سركيس : لا جديد في الرسالة ..

مهمة بناء جيش خوري في طليعة اهتمامات "الشرعية"

السيطرة على المناطق الوطنية، مهمة الحكم الراهنة

بمناسبه مرور ثلاث سنوات على ولاية الياس سركيس ، اطل على المواطنين برسالته التقليديـــة ، التي تشكل بمضمونها نهجا سياسيا تلتزم به « الشرعيه » وتدعو كافـــة الاطراف للانضواء تحت لوائه .

وتضمنت الرسالة في باطنها كافة الاهداف الاساسية الملخصة لكل المسائل التي تبوأ الحكم سدة معالجتها ، فما هو الجديد الذي حملته الرسالة ؟ وما هي القضايا الخطيرة التي تطرق اليها سركيس ؟

لقد دأب سركيس ومنذ توليه السلطة على خوض الصراع من اجل انجاز خطوط سياسته العريضة بروحية متجددة ابدا ، محدثا مجموعة من الانعطافات الخطيرة ، ساهمت في اغناء مسيرته وقدمت لها مقومات البقاء .

والجدير بالذكر ان حديثه عن المهمة الجليلة المسيرة التي « شرفه » بها المجلس النيابي « وتكرست بثقة الشعب » جعلته « يؤكد » كل يوم بالممارسة القسم الذي اداه امام الله والوطن، ليمثل فاتحة الرسالة في رسم معالم غايات الحكم ومراميه !.

وتأتي ترجمات الرسالة بقراءة نقدية لمكوناتها على الشكل التالي :

١ ـ يشعر سركيس براحة الضمير لانه « حافظ على الاساس الوطني المتمثل بوحدة الارض والشعب والمؤسسات في وجه المآسي والمخاطر التي عصفت بالبلاد وهددتها بالتمزق والتشتت » ، متجاهلا الاسباب الحقيقية التي افرزت حالات التقسيم القائمة في الوضع اللبناني ، مستترا على مسؤولية الجبهة الانعزالية في عزل واقتطاع الشريط الحدودي عن لبنان تحت اسم « دويلة لبنان الحر » واغلاقها المنطقة الشرقية ومنطقة كسروان بتنفيذ شعار « الامن الذاتي » ، معرضا عن اية اشارة للاعتداءات « الاسرائيلية » على الجنوب التي استأثرت باهتمام العالم وادانتها فرنسا لفظيا ، طامسا مواقف سليمان فرنجية واده والارمن والمسيحيين المستقلين وزعماء الاسلام التقليديين امثال كرامي والاسعد وسلام .. الخ ، الذين انهموا الجبهة الانعزالية بالاعداد لتمزيق لبنان على طريقة الكانتونات مقدمة لضمه ، وادانوا الشرعية لتسهيلها كل الخطوات التي تدعم سياسة قيادة اليمين الانعزالي ، هذا اذا لم نذكر مواقف الحركة الوطنية التي افسحت في المجال امام سركيس ليعود عن انحيازه ، ضاربا دعواها بعرض الحائط ، موغلا في تحديه لوحدة لبنان ، من خلال الموافقة على تقسيم عدد من الادارات والمؤسسات الرسمية ومنها : الجامعة ، الامن العام ، البلدية ، الجمارك .. الخ ، وبث عيونه من عملاء وشعبة ثانية لتعميق الانقسام النفسي مضافا الى التقسيم الاقتصادي والديموغرافي ، مقدما اكبر دليل على « تنفيذه للقسم » في خدمة المخطط الصهيوني الانعزالي .

٢ ـ اما بالنسبة للامن الذي وضعه قبل الرغيف واصبح اوسع انتشارا فان مطالبة سركيس به لا تسري الا على المناطق الوطنية ، متخليا عن دور العصابات الفاشية ضد الاقلية الارمنية ، ومجازر اهدن وشكا وجبيل واميون مؤخرا .. الخ ، « الشرعية » في منع المجازر التي ارتكبتها واصراره على فرض التدابير الامنية في المنطقة الغربية ، اما بالنسبة للامن قبل الرغيف ، فان ما يحمله هذا الشعار يدلل على مدى استهتار السلطة بمطالب الطبقات الشعبية الكادحة، وحقوقها التي تتنامى باضطراد مستمر مع تفاقم الحرب وانتشارها ، فالذهنية التي يعالج بها سركيس ويلات الحرب ونوائبها تكشف نسبة تعبيره عن مصالح البرجوازية المتخمة ، وتخليه عن رغيف الجماهير الفقيرة ، في سبيل خلق الاجواء الهادئة والمناسبة لممارسة ابشع انواع النهب والاستغلال .

٣ ـ وقد قدم سركيس الشكر لقوات الردع العربية على دورها الايجابي ، باشارة مبتسرة ، دون تحديد لدورها وطبيعة القوى التي تعرقل عملها ، ومستقبلها مع النظام الذي يواصل ضغوطه من اجل زجها للمشاركة في انجاز مخطط التصفية لقوى الثورة . ان سركيس الذي عين بمساهمة سورية ، سعى ومنذ دخول قوات الردع التي شكلت القوات النظامية لحماية « شرعيته » الى تقليص وجودها ، حتى يتسنى للعصابات الانعزالية وجيش خوري الحلول مكانها كما حصل في المنطقة الشرقية على جسري النهر وبرج حمود وبناية رزق .. الخ .

٤ ـ لقد وضع سركيس عملية بناء الجيش في طليعة اهتمامات الحكم ، وربط منعة الدولة وهيبتها بوجود جيش قوي ، واشار الى ان الجيش لا زال يتعرض هنا وهناك من بعض الفئات لسهام التجني والافتئات .. فهم .. ينهالون عليه بالتجريح ويصادمونه ويشككون به ويرفضون انتشاره . وأصر على أولوية تعزيز الجيش عديدا وعتادا . ان الجيش هو الركيزة الاساسية لاستمرار النظام اللبناني ، الذي يعتبر ان معركة بنائه تستلزم حشد طاقات قوى الثورة المضادة ، لان انتزاع شرعيته من قبل كافة الفرقاء وتوسيع دائرة انتشاره تمثل صمام الامان للقوى البرجوازية ، ويقدم التغطية الرسمية لممارسات العصابات الانعزالية فما هو ملف هذا الجيش الفئوي ، وما هي انجازاته ؟. ففي الجنوب يقوم الجيش بعد القذائف المتساقطة على المناطق الاهلة بالسكان ، ولا يقوم اطلاقا ومنذ ولادته بواجب الدفاع عن حياض الوطن ، في الوقت الذي اعطت فيه قيادته تفويضا رسميا للعميل الصهيوني سعد حداد ، ووفرت له غطاء سياسيا ، اكده ارسكين من جهة وكشفته اللاين الستة والنصف التي صرفتها القيادة كرواتب لجنود حداد عن سنة كاملة من جهة ثانية ، وكذلك مساعدة ضباط قوة دردغيا عملاء السلطة في ارتكاب مجزرة دير قانون النهر ، وتخلي قوة كوبا والكتيبة الثانية عن المهمة التي ارسلنا لانجازها في الجنوب والمتمثلة بالانتشار في الشريط الحدودي استجابة لمقررات مجلس الامن .

اما مشكلة الامن في الداخل وحلها عن طريق الجيش ، فانها تعيد الى الذاكرة مشاركته في مجازر اهدن وشكا وحواجز الشمال واشتباكات جبيل وحوادث الفياضية ، يضاف الى ذلك كله مخطط التخريب الذي تنفذه شرطة الكافحة ، والشعبة الثانية ، ان هذه النبذة المختصرة لاعمال الجيش ومهماته ترتكز الى قاعدة تركيبته الجديدة التي تمت على ضوء « تطهيره » من كل العناصر الوطنية ، كما حصل في قانون الترقيات الاخير ، بموافقة كافة اطراف النظام ، وخاصة قيادته المؤلفة من فيكتور شكا وجوني عبده عضو المجلس الحربي الكتائبي ، التي تخلت عن قانون الدفاع رغم ما يمثله من انحياز واضح لمعسكر اعداء لبنان ، ورافضة مبدأ التوازن في داخله . فتوسيع انتشار الجيش ليصل الى المناطق الوطنية هو الهدف المباشر على جدول اعمال « الشرعية » ، ولم يوضح سركيس من هي الجهة التي كانت وراء ضربه ومنعه من الانتشار في الجيب المتصهين ، مؤكدين بالتجربة الحسية ان السلطة تتهم القوى الوطنية والمقاومة ، رغم افساحهما المجال امام الجيش وفي ظروف مختلفة ليدخل الى الجنوب . ان تزوير سركيس المنافي للحقيقة سيمهد الطريق امام دخول الجيش الى المنطقة الغربية والى صور والنبطية ، ليساهم بدوره في تنفيذ المخطط الصهيوني الانعزالي .

٥ ـ اما بالنسبة للجنوب ، فان سركيس بعد ان ذرف دموع التماسيح منافقا في عرضه صوره ذات نزعة ماساوية ، تمثل لبنان الذي تشرد اهله واندثرت مدنه وقراه .. الخ ، توقف امام نكبة الجنوب الذي ينكل به من كل صوب .. واشار الى طرح محنة الجنوب على الجميع لتحمل مسؤولياتهم وانقاذ لبنان بعدم تركه وحده وهو الاضعف فيما بينهم بواجه حرب استنزاف . ان المواقف الرسمية النادبة وضع الجنوب ، تحاول التهرب من المسؤولية والالتزام بالمهام الوطنية والديمقراطية في الدفاع عن الوطن والشعب ، ومواجهة الاعتداءات الصهيونية وتطهير لبنان من العملاء الذين يسعون الى تمزيق وحدته وصهينته ، متخلية عن انهام امريكا والغاء التبعية على سياستها في اعطاء الضوء الاخضر امام الهجمات الاسرائيلية كما صرح بيغن ، ومسؤوليتها عن استعمال اسلحتها المدمرة في الجنوب كما اكدت الوفود الاجنبية التي زارت المنطقة . ان محاولة سركيس التهرب من واجب الحكم تجاه الجنوب والغاء جزء من المسؤولية على عاتق الانظمة العربية لا يبرر له التفاعس المتعمد بل الرفض الذي يصنفه كقوة في خضم الموقف اليميني الانعزالي والمتنكر لقوى الثورة وواجبها الوطني في جنوب لبنان .

٦ ـ والخطورة تتمثل في قول سركيس ، اذا كانت مصلحة لبنان ، ومصلحة العرب « ايجاد صيغة مرحلية ، غير عسكرية » فالمطلوب من الدول العربية ان تساعد لبنان على التوصل الى هذه الصيغة ، وضمان تنفيذها ، حيث يعتبر سركيس ان التضامن العربي يتطلب « اما مواجهة جماعية (وهو يعرف انها لا تتحقق) ، واما مساواة في هدوء يشمل لبنان وسائر الدول المناخمة للارض المحتلة » .

ان الصيغة المرحلية غير العسكرية ، هي دعوة واضحة الى الاستسلام امام معسكر الاعداء ، وبالتالي تلبية لنداء بيغن من اجل الانضمام الى محادثات مرادفة لاجتماعات كامب ديفيد ، وما الهدوء الذي يطلبه لينعم به الا كناية عن سعيه لسيطرة الجبهة الانعزالية على لبنان وتنفيذ المخطط التآمري القاضي بتمزيقه وصهينته ، والذي يعكس في هذه المرحلة بالذات الاهداف الامريكية التي تمت الموافقة عليها لبنانيا ، ومباشرة تنفيذها ، حيث أتت هذه الصيغة المذكورة ، تلخيصا مكثفا لنوايا المعسكر المضاد وتأكيدا على خطورة المرحلة القادمة .

٧ ـ اما المعونات العربية فقد اعتبرها علاجا جزئيا مؤقتا ، ولا احد يقدر حجم الدعم الذي يحتاجه الجنوب فضلا عن لبنان . ان هذا العجز الذي يعيشه النظام اللبناني يدلل على مدى الخطورة التي تحمل في جنباتها فشلا لحل اية مشكلة سياسية او اقتصادية او اجتماعية ، وخاصة المساعدات المالية التي يحتاجها لبنان والتي تصل الى اكثر من ٣٠ مليار ليرة لبنانية لبناء الاقتصاد واعادته الى ما كان عليه قبل انفجار الحرب الاهلية ، علما انه يحتاج الى اكثر من هذا المبلغ حتى يستطيع ترميم وضعه وانقاذ سلطة البرجوازية مع العلم ان امتلاك هذه الشروط معدومة على الاطلاق خاصة في الظروف الصعبة التي تعيشها مراكز التمويل الدولية والعربية .

٨ ـ وبرر سركيس ضعف قدرة قوات الطوارىء الدولية على تنفيذ المقررات املا ان تتمكن الطوارىء مع الجيش وفي وقت قريب الانتشار في الجنوب كله ، فتعزل ازمة الجنوب عن ازمة الشرق الاوسط ، فيتفرغ لبنان لبناء داخله . ان مواقف قوات الامن الامن الدولية وعلى مدار تاريخ وجودها ، كانت لمصلحة العصابات الانعزالية و « اسرائيل » ، فهي لم تتخل عن تنفيذ المقررات الدولية فحسب ، انما مارست كل ما من شانه منع القوات المشتركة من قيامها بالواجب الوطني والتصدي للعدو، وافسحت في المجال امام الدوريات الصهيونية الانعزالية المتسللة الى مدن وقرى الجنوب لارتكاب الجرائم ، وسلمت لقوات سعد حداد عددا من القرى لتوسيع كانتونه المتصهين ، وها هو سركيس يعد مشروعا جديدا لدخول الجيش والطوارىء الى المناطق الوطنية متخليا عن سياسته القديمة بادخال الشرعية الى الشريط الحدودي وتبنيه سياسة جديدة تقضي بالعمل على ادخال الطوارىء والجيش الى المناطق الوطنية .

٩ ـ اما دعوته للفعاليات الوطنية للتعاون مع الدولة ومؤازرتها ، ودعم المؤسسات والالتفاف حول الشرعية ، تعني فيما تعنيه اعتبار الدولة القاسم المشترك الذي يجب ان تتمحور حوله كافة اطراف البرجوازية ، من اجل وضع حد جدي (بعبير سركيس) للتصرفات الفوضوية والشهوات الانانية ، مشيرا الى ان « الشرعية » وفي هذه المرحلة الحرجة يجب ان تشكل نقطة الاستقطاب ومركز الجذب لتطوير التقديمات اليمينية باتجاه تحقيق مخطط التصفية .

١٠ ـ وقدم سركيس بعض الشروحات العاطفية للوفاق الوطني ، مبررا عدم طرح صيغة الوفاق حتى الان ليس بسبب عدم ملكه اسس الوفاق ومرتكزاته ، بل لانه لم يجد حتى الان الاجواء الملائمة ، والاستعدادات الكفيلة بتحقيقه ، هذا القول المبطن وغير الواضح ، دون تحديد أسس وجوهر هذا الوفاق ..! ومن هي القوى التي اعاقت مسالة تنفيذه ؟ متنكرا لدعوات الحركة الوطنية اللبنانية من اجل تحقيق بعض الاصلاحات السياسية في اطار سلطة برجوازية ديمقراطية ، فسركيس الذي رفض التنازل ولو باصلاحات سطحية لا تطال مضمون النظام البرجوازي ، فانه يصر على تقليص وقضم مواقف القوى الوطنية لتنسجم مع أهداف « الجبهة اللبنانية » . ان هذا المسعى الرسمي بين ليس فقط انحياز سياسة سركيس بالكامل الى جانب المخطط الصهيوني الانعزالي بل واشتراكه عضويا بتصفية الوجود الوطني على الساحة اللبنانية .

١١ ـ اما بالنسبة لعملية رعاية بناء الاقتصاد والمرافق الاساسية للخدمات العامة وترسيخ بناء مؤسسات الدولة ، ورفع قدرة السلطة لجعلها مهابة وفاعلة ، تدفعنا لاجراء مقارنة بسيطة واظهار أي اقتصاد يريده سركيس . فقد مضى على حكمه ثلاث سنوات ارتفعت فيها اسعار السلع الاستهلاكية ارتفاعا جنونيا ، وتدنت معها الاجور وتلاشت قوتها ، وتراجعت الصناعة والزراعة ، وضمر قطاع الخدمات ، فازدادت البطالة والهجرة، وتضاعفت مشاكل المهجرين والسكن والتعويضات والايجارات ومشاكل التعليم والصحة والنقل والمحروقات .. الخ ، واخيرا وليس آخرا موقف السلطة والجهات المختصة الرافض لمطالب عمال غندور وعمال بلدية بيروت .

ان مده ولاية سركيس حملت معها اسوأ اساليب القهر والاستغلال التي اضيفت الى حرب الابادة والتدمير التي تشنها القوى الصهيونية الانعزالية ، تراكم المآسي وظلم القرارات الرسمية وسياسة الدولة الرامية الى تيئيس الجماهير واخضاعها لمنطقها اليميني . اما على صعيد بناء المؤسسات فانها تسعى الى تقسيمها كما بينا آنفا ، ومسالة بناءها تعني اعطاءها القدرة على تقديم الخدمات للجبهة الانعزالية .

ان هذه الوقائع الهامة التي أكدتها رسالة سركيس يضاف اليها تجاهله التام لمقررات مؤتمر بغداد ، وذلك تمهيدا لطرح مقررات جديدة ، تشكل ارضيتها الوثيقة النيابية، ترتكز الى طموحات المخطط المضاد في التقدم نحو تسجيل انتصارات تضاف الى السياق العام باعطاء الضوء الاخضر لحرب التدمير والابادة الهادفة الى تصفية الثورة وصهينة لبنان .

ابو نضال